



محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة بنك صفوة الإسلامي المنعقد في الساعة العاشرة

من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٤/٢٩

عملاً بأحكام قانون الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢ وأمر الدفاع رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٣١ والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٩ بموجب أمر الدفاع المشار إليه أعلاه وموافقته بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٧ على إنعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية من خلال تقنية الإتصال المرئي والإلكتروني، عقدت الهيئة العامة لشركة بنك صفوة الإسلامي المساهمة العامة اجتماعاً عادياً وذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٤/٢٩، وقد ترأس معالي د. محمد ابو حمور - رئيس مجلس الإدارة الجلسة وبحضور عطوفة مراقب عام الشركات د. وائل العرموطي ومدير عام البنك السيد سامر التميمي ومندوب مدقي حسابات البنك شركة ديلويت اند توش السيد احمد شتيوي وممثل هيئة الرقابة الشرعية للبنك فضيلة د. احمد بني ملحوم ومندوبي البنك المركزي الأردني السادة عمار فحماوي ونور الخفش وحضور النصاب المطلوب من أعضاء مجلس الإدارة وبما مجموعه (١١) أعضاء من المجلس.

في بداية الاجتماع رحب معالي د. محمد ابو حمور رئيس مجلس الإدارة بإسمه وبإسم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في بنك صفوة الإسلامي بالحضور من المساهمين والمتعاملين وشكرهم على تلبية الدعوة كما رحب بعطوفة مراقب عام الشركات د. وائل العرموطي وبممثلي مدقق الحسابات السيد احمد شتيوي وبعضو هيئة الرقابة الشرعية فضيلة د. أحمد ملحوم وبممثلي البنك المركزي الأردني السادة عمار فحماوي ونور الخفش ووجه التهئة للحضور بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك أعاده الله على بلدنا بالخير والسلامة في ظل قيادة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه بعد ذلك أشار الرئيس بأن البنك أنهى جميع المتطلبات القانونية اللازمة لعقد هذا الاجتماع بالتنسيق مع دائرة مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين وتمت الموافقة على عقد الاجتماع من معالي وزير الصناعة والتجارة، كما أشار الرئيس إلى أن البنك قام بالإعلان عن هذا الاجتماع وفق المتطلبات القانونية وأعلن رئيس الجلسة قانونية الاجتماع وفقاً لأحكام قانون الدفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٩٢ وأمر الدفاع رقم (٥) لسنة ٢٠٢٠ والإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٩ بموجب أمر الدفاع، وأعلن عن حضور (١٩) مساهم من اصل (٢٦٣٣) مساهم يحملون اسهماً بالأصالة والوكالة عددها (٨٢,٥١٩,١٩٦) سهم وتُشكل ما نسبته (٨٢,٦١٩%) من الأسهم المكونة لرأس المال البالغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار / سهم وحضور (١١) من أعضاء مجلس إدارة البنك من أصل

اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٩



(١١) عضواً، وعلى ضوء ذلك يعتبر النصاب قانوني وبالتالي فإن جميع القرارات التي تُتخذ في هذا الاجتماع هي قانونية وملزمة لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الحاضرين منهم والغائبين.

وبعد ذلك طلب رئيس الجلسة من عطوفة مراقب عام الشركات التفضل والتحدث حيث رحب عطوفة مراقب عام الشركات د. وائل العرموطي بالمساهمين وبأعضاء مجلس الإدارة مهنياً بحلول شهر رمضان المبارك متمنياً من الله أن يعيده على وطننا الغالي وعلى العالم بالخير والسلامة، أشار أنه من دواعي سروري حضور اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك عبر وسائل الاتصال المرئي متمنياً مزيد من النجاحات والتقدم للبنك ولهذا الاجتماع النجاح وأشاد بالتنسيق المتبادل بين دائرة مراقبة الشركات وإدارة البنك لعقد هذا الاجتماع، ثم طلب عطوفة المراقب من رئيس الجلسة التفضل والبدء في البحث في الأمور المدرجة في جدول الأعمال وفقاً للدعوة الموجهة للمساهمين.

شكر رئيس الجلسة د. محمد ابو حمور السيد د. وائل العرموطي مراقب الشركات وقام رئيس الجلسة بإقتراح تعيين المحامي الاستاذ مسعود سقف الحيط / أمين سر مجلس الإدارة كاتباً للجلسة، كما قام الرئيس بإقتراح تعيين المساهم عضو مجلس الإدارة السيد سمير ابو لغد والسيد إسماعيل أبو عون من المساهمين مراقبين للجلسة ولفرز الأصوات اذا اقتضى الامر ذلك. باشر الرئيس بإستعراض بنود ومواضيع الاجتماع وذلك لمناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال المرسل للمساهمين وكما يلي :

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧.

رئيس الجلسة اشار إلى أن البند الأول من جدول الأعمال هو تلاوة محضر وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧ وإقترح أن يتم الإكتفاء بتلاوة القرارات الصادرة في اجتماع الهيئة العامة العادي السابق وقد تأيد الاقتراح بموافقة جميع المساهمين الحاضرين فقد طلب رئيس الجلسة من كاتبها تلاوة القرارات المتخذة والمدونة في محضر الاجتماع السابق للهيئة العامة، وبعد أن أتم كاتب الجلسة تلاوة القرارات قررت الهيئة العامة بإجماع المساهمين الحاضرين المصادقة على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق والمنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٧.



ثانياً : التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليها والتصويت على توزيع أرباح نقدية على حملة الأسهم عن عام ٢٠٢٠ بنسبة (٦%) من القيمة الاسمية للسهم.

حيث أن مراقب عام الشركات قد وافق على دمج البند الثاني والبند السادس من جدول الأعمال لغايات النقاش والتصويت فقد تم الانتقال إلى هذين البندين والمتضمنين التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ وخطة عمل الشركة المستقبلية والمصادقة عليها والتصويت على توزيع أرباح نقدية على حملة الأسهم عن عام ٢٠٢٠ بنسبة (٦%) من القيمة الاسمية للسهم.

في البداية أشار د. محمد أبو حمور إلى أن البنك استمر بتحقيق نتائج مميزة خلال عام ٢٠٢٠، حيث حقق البنك نموًا ملحوظًا في حجم موجوداته بلغ ٢٦٣ مليون دينار و بنسبة نمو وصلت إلى ١٧%، فنمت بذلك موجوداته المدرة للدخل بمبلغ ١٨٥ مليون دينار وبالتالي استطاع البنك دفع عوائد مجزية للمودعين مما ساهم في استقطاب المزيد من الودائع وبمبلغ ٢٣٩ مليون دينار وبنسبة نمو بلغت ١٨ % والتي كان لها دور كبير في دعم نسب ومؤشرات السيولة لدى البنك وقدرته على التوسع، كما أشار إلى أن عام ٢٠٢٠ شهد نمواً في صافي ربح البنك بعد الضريبة بنسبة ٢% مرتفعاً من ١٠,٠ مليون دينار في عام ٢٠١٩ إلى ١٠,٢ مليون دينار في عام ٢٠٢٠ وقد جاءت النتائج المالية المميزة التي حققها البنك خلال عام ٢٠٢٠ انعكاساً لاستراتيجيات البنك الطموحة للقيام بأعماله بشكل ريادي.

أيضاً أشار د. أبو حمور بأن البنك خلال العام ٢٠٢٠ وبفضل الله تعالى وضمن خطط التوسع المدروس قام بافتتاح فرعين جديدين لتصل شبكة فروع البنك إلى ٣٨ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٠ لتخدم أكبر شريحة من المجتمع وقد انعكس ذلك التوسع إيجاباً على عدد متعاملي البنك.

كما تطرق د. أبو حمور إلى البيانات الأولية لبنك صفوة الإسلامي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ وأشار إلى أنها أظهرت نمو في موجودات البنك عن نهاية عام ٢٠٢٠ بمبلغ ١٥٢ مليون د.أ لتصل إلى ١,٩٧ مليار د.أ وبنسبة نمو بلغت ٨,٤% مواصلاً خطه التصاعدي لينعكس ذلك إيجاباً على كافة نتائج وأعمال البنك، وقد نما صافي ربح البنك بعد الضريبة خلال الربع الأول من العام ٢٠٢١ بنسبة ٢٦% ليصل إلى ٣,١ مليون د.أ مقارنة مع ٢,٥ مليون د.أ لذات الفترة من العام الماضي، وأشار أيضاً إلى أن البنك استمر في إجراءاته الاحترازية لمواجهة الآثار المحتملة لجائحة كورونا حيث تم بناء مخصصات خلال الربع الأول من العام ٢٠٢١ وبنسبة ارتفاع ٨٦% عن ذات الفترة من العام الماضي.



ثم أشار الرئيس إلى إنه ووفق لإجراءات الصادرة عن معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين فقد تم الايضاح للمساهمين عن آلية إرسال أسئلتهم وإستفساراتهم بخصوص هذا الاجتماع وذلك قبل موعد انعقاده ليتم اعداد الاجتماعات حولها وتثبيتها في محضر الاجتماع وبين انه قد ورد للبنك الأسئلة التالية:

١- المساهم: انس صبحي علي ذياب استفسر عن خطة البنك لزيادة الحصة السوقية من البنوك

الاسلامية الحالية والنهوض ليصبح رقم ١ في البنوك الاسلامية؟

حيث أجاب الرئيس حول حصة البنك وتطور حصته المصرفية بأن البنك استمر ومنذ تحوله للعمل كبنك اسلامي في رفع حصته ضمن موجودات السوق المصرفي الإسلامي حيث إرتفعت من ٦,٧% في ٢٠١٠ إلى ١٨,٦% في ٢٠٢٠، وأشار إلى ترتيب البنك في القطاع المصرفي: الموجودات تحسنت من ١٦ في ٢٠١٧ إلى ١٢ في ٢٠٢٠، والودائع من ١٤ إلى ١٠ خلال نفس الفترة، سيستمر البنك بإذن الله تعالى بالعمل وبنفس نسق النمو خلال الاعوام الاخيرة.

٢- المساهم: مالك محمد عبدالعزيز المحروق، استفسر حول .لماذا لم يتم توزيع ١٢% من الأرباح

المتر اكمة او توزيع مجاني نظرا لسهولة ذلك؟

حيث أجاب الرئيس بأن البنك في مرحلة النمو وحديث العهد نسبيا، ويحتاج إلى تقوية مركزه المالي ومتانة رأس ماله في هذه المرحلة، وبالتالي فإن توزيع أرباح نقدية بنسبة ٦% من القيمة الإسمية للسهم وفي هذه الأوضاع الصعبة يعتبر مناسبا لظروف المرحلة، وبأن البنك يسعى إلى الحفاظ على رأس مال قوي للاستمرار في نسق النمو والتوسع خلال المستقبل القريب للحفاظ على الخط التصاعدي لحجم الأعمال، وما له من التأثير ايجابا على كافة مؤشرات البنك المالية من حيث الربحية وجودة الأصول والفعالية.

٣- المساهم: صالح احمد عبدالقادر نوفل.

كما تعلمون فإن البنك المركزي الاردني قد اصدر تعليماته بعدم توزيع أرباح عن العام ٢٠١٩؛ وذلك بسبب جائحة كورونا ولغرض تعزيز مكانة البنوك العاملة في الدولة... في ذلك الوقت كان البنك ينوي توزيع ٥% من الأرباح للمساهمين. وتوقف ذلك... والآن نتفاجأ بأنه وبالرغم من زيادة الأرباح للعام ٢٠٢٠؛ إلا إن توصية مجلس الإدارة كانت ضعيفة جداً في توزيع الأرباح... حيث ان النسبة بلغت ٦%... بالرغم من النمو الواضح في أرباح البنك ولكن ان يتم تعويض المساهمين نسبة ١% للعام ٢٠٢٠ فهذا غير مناسب... علماً وأن البنك المركزي الاردني قد اجاز توزيع أرباح

فر



نقدية ولغاية نسبة ١٢%... اذا فإنني اطلب من السادة أعضاء مجلس الإدارة الموقر تعديل نسبة توزيع الأرباح لتصبح ١٠%.

حيث أجاب الرئيس بأن البنك في مرحلة النمو وحديث العهد نسبياً، ويحتاج إلى تقوية مركزه المالي ومتانة رأس ماله في هذه المرحلة، وبالتالي فإن توزيع أرباح نقدية بنسبة ٦% من القيمة الإسمية للسهم وفي هذه الأوضاع الصعبة يعتبر مناسباً لظروف المرحلة يسعى البنك إلى الحفاظ على رأس مال قوي للاستمرار في نسق النمو والتوسع خلال المستقبل القريب للحفاظ على الخط التصاعدي لحجم الأعمال، وما له من التأثير ايجاباً على كافة مؤشرات البنك المالية وسيتم مناقشة توزيع نسبة أعلى من مجلس الإدارة للاعوام القادمة وعلى ضوء الظروف الاقتصادية.

٤- المساهم: مروان عبدالفتاح بخيت الدياس، وجه عدة استفسارات كما يلي:

أ- موضوع الشركة المترابطة و تحصيلها للديون من القروض السابقة الممنوحة من قبل بنك الانماء الصناعي.

حيث أجاب الرئيس بأنه يتم توكيل محامي وليس الشركة المترابطة وهناك فتوى شرعية بما يتم من اجراءات علماً بأن ما يتم تحصيله لا يدخل ضمن أموال البنك مطلقاً بعد أن تم تحويله إلى بنك إسلامي وانما يكون لقدامى المساهمين.

ب- ضمن المحفظة الائتمانية هل شركة أو ما يسمى البارون من ضمن هذه محفظة البنك الائتمانية أو من ضمن القضايا المقامة من قبل البنك؟ وما هو اساس اصل التعامل معها ؟ من هو الوسيط او الجهة التي اوصت ووافقت على التعامل معها؟ وبنفس الوقت ما قيمة المبالغ المترتبة بذمتها وما هي الضمانات المتوفرة لدى البنك وقيمتها؟

حيث أجاب الرئيس أن أساس التعامل مع هذه الشركة تمويلات مرابحة ولا يوجد أي وسيط أو جهة أوصت بالتعامل مع هذه الشركة حيث أن المنح تم بموجب موافقات صادرة عن اللجان المختصة في البنك ، وقد كانت المديونية بحدود مبلغ ٥,٣ مليون دينار وحالياً رصيدها حوالي ١,٨ مليون دينار بعد ان تم التنفيذ على ضمانات عقارية وهي عبارة عن اراضي وشقق مرهونة، وحالياً جاري المتابعة لاستكمال الاجراءات القانونية لتحصيل كامل حقوق البنك.

ج- سبب ارتفاع مصروف خسائر ائتمانية متوقعة للبنود (٣١/٩/٨/٦) ضمن قائمة الدخل.
حيث أجاب الرئيس أن ظروف الجائحة فرضت توقعات أكثر تحفظاً بالنسبة لمخاطر تعثر العملاء، تحسب هذه التوقعات بناء على عدة عوامل أهمها نسبة احتمالية التعثر حسب المعايير



المحاسبية والتعليمات، ارتفعت هذه النسبة وفقاً للمؤشرات الاقتصادية والظروف التي فرضتها الجائحة.

د- مصادر استخدامات القرض الحسن (ما هو تفسير عبارة ٥٠٠ ألف رواتب).
حيث أجاب الرئيس هذا المبلغ يمثل قرضاً حسناً تم منحه من قبل البنك لئقابة المهندسين الأردنيين لدفع رواتب العاملين فيها لتعزير الدور المجتمعي للبنك بوقوف البنك إلى جانب متعامليه في ظل ظروف الجائحة.

هـ- بعد الاطلاع ايضاح آلية توزيع عوائد الاستثمار بين المساهمين واصحاب حساب الاستثمار المشترك وضمن افصاح في التقرير السنوي صفحة ٩٩ فقد قام البنك بالتبرع بمبلغ ٣,٣ مليون دينار، فهل يعني ذلك أن حساب الاستثمار المشترك لا يحقق العوائد المقبولة؟ وما هي آلية كفاءة هذا الحساب؟

حيث أجاب الرئيس بأنه يوجد منهجية معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية تحكم العلاقة بين البنك واصحاب حسابات الاستثمار المشتركة وتوضح آلية توزيع الأرباح والحالات التي يمكن من خلالها التبرع إلى المودعين، كذلك تم التبرع خلال العام ٢٠٢٠ وذلك بسبب نمو الودائع وتراجع بعض إيرادات الموجودات بسبب ظروف الجائحة وللحفاظ على عوائد مرضية للعملاء وللحفاظ على ودائعهم تم التبرع من حصة البنك بصفته مضارباً.

و- لماذا زادت مصاريف التزامات محتملة من ٤١ ألف د.أ إلى ٤٠٠ ألف د.أ؟
حيث أجاب الرئيس بأن ذلك لمواجهة أية مصاريف أو التزامات قد تطرأ مستقبلاً على البنك نتيجة ظروف الجائحة ولا تخص تعثر العملاء.

ز- ما هي إيرادات ذمم البيوع المؤجلة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
حيث أجاب الرئيس بأنها إيرادات تمويلات قد تم منحها لشركات مصنفة ضمن المؤسسات الحكومية (شركة الكهرباء - سلطة المياه).

ح- ما هي الضمانات المتوفرة وقيمتها السوقية مقابل التمويلات الممنوحة لعضو المجلس د. نوفان عقيل؟

حيث أجاب الرئيس أن العقار مسجل باسم البنك وقيمتة السوقية تبلغ ١,١ مليون دينار، ورصيد الاجارة حالياً ٤٩٠ الف دينار.

حر



ط- بما أن جلسات مجلس الإدارة تم معظمها عن بعد! ما هي مبررات صرف بدل تنقلات بهذا الحجم للبعض؟

حيث أجاب الرئيس ان نظام بدل الانتقال تقرر بموجب القانون و لا يتعلق بحضور أعضاء المجلس او انتقالهم إلى مكان الاجتماع وانما مقابل دراستهم ومراجعتهم لما يتم تقديمه لهم وتكليفهم به ضمن صلاحياتهم المحددة بالقانون والتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

٥- المساهم : خليل خميس زيدان (١٢٠٠٠ سهم) استفسر عن :

أين أرباح عام ٢٠١٩؟ وعدتم بصرف أرباح ٢٠١٩ التي قررتم تأجيلها ليتم توزيعها مع البيانات المالية الختامية لعام ٢٠٢٠؟ كمساهمين لا علاقة لنا مع البنك المركزي وقراراته يجب أن لا تمسنا؟ لماذا لا توزعوا اسهم منحة على الاقل لتعويض خسائرنا؟

حيث أجاب الرئيس أن البنك في مرحلة النمو وحديث العهد نسبياً، ويحتاج إلى تقوية مركزه المالي ومتانة رأس ماله في هذه المرحلة، وبالتالي فإن توزيع هذه الأرباح وفي هذه الأوضاع الصعبة يعتبر مناسباً لظروف المرحلة، كما ان البنك، يسعى إلى الحفاظ على رأس مال قوي للاستمرار في نسق النمو والتوسع خلال المستقبل القريب للحفاظ على الخط التصاعدي لحجم الأعمال، وما له من التأثير ايجابا على كافة مؤشرات البنك المالية.

٦- السيد :رامي الطيبي ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي استفسر عن :

زيادة نسبة التوزيعات وخصوصاً ان أرباح العام الماضي لم توزع على المساهمين. حيث أجاب الرئيس ان البنك ينمو بصورة كبيرة، وقاعدة رأس المال والموجودات تنمو بشكل جيد، حيث كانت موجوداته (٩٥٨) مليون دينار خلال عام ٢٠١٧ واقتربت حالياً من ٢ مليار، ويتطلع البنك للحفاظ على نسبة كفاية رأس مال مريحة وأعلى من متطلبات البنك المركزي الأردني، كما أشار إلى ان الأرباح بشكل عام تنعكس على سعر السهم وعلى أداء البنك وقدرته على التوسع المستقبلي .

وبعد الانتهاء من مناقشة البندين ثانياً وسادساً من جدول الأعمال أشار رئيس الجلسة فيما إذا كان المساهمين يوافقون على تقرير مجلس الإدارة وخطة عمل الشركة المستقبلية وعلى توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن عام ٢٠٢٠ بمبلغ (٦) مليون دينار وبواقع (٦%) من القيمة الاسمية للسهم وبعد التصويت قررت الهيئة العامة الموافقة بإجماع الحاضرين على ما يلي:

م



- (١) المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى الخطة المستقبلية وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر كما هي في ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- (٢) المصادقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين عن عام ٢٠٢٠ بمبلغ (٦) مليون دينار وبواقع (٦%) من القيمة الاسمية للسهم.

ثالثاً: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية ٢٠٢٠.

أشار رئيس الجلسة بأن تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ تم توزيعه ضمن التقرير السنوي ومع الدعوة الموجهة للمساهمين، وطلب من ممثل هيئة الرقابة الشرعية تلاوة التقرير حيث قام فضيلة د. احمد بني ملحّم بتلاوة التقرير أمام المساهمين وقد تم التصويت على هذا البند وإقراره بإجماع المساهمين الحاضرين.

رابعاً : التصويت على تقرير مدققي حسابات البنك حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن السنة المالية ٢٠٢٠ والتصويت على البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمصادقة عليهما.

في ضوء موافقة مراقب عام الشركات على دمج البند رابعاً والبند خامساً من جدول الأعمال لغايات النقاش فقد تم الانتقال إلى هذين البندين والمتضمنين التصويت على تقرير مدققي حسابات البنك حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ عن السنة المالية ٢٠٢٠، والتصويت على البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمصادقة عليهما.

أشار رئيس الجلسة بأن تقرير مدققي الحسابات حول القوائم المالية كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١ تم إرساله ضمن التقرير السنوي ومع الدعوة الموجهة للمساهمين، وطلب من ممثل مكتب التدقيق الخارجي تلاوة التقرير حيث قام السيد احمد شتيوي بتلاوة التقرير، وقد تم التصويت على هذا البند وإقراره بإجماع المساهمين الحاضرين .

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٢٠.

حول البند السابع من جدول الاعمال طلب رئيس الجلسة التصويت على هذا البند وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٢٠، وقد تم التصويت على هذا البند بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٢٠ بإجماع المساهمين الحاضرين وفق أحكام القانون .

ص



سادساً: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية ٢٠٢١ وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة

بتحديد أتعابهم.

فيما يتعلق بالبند الثامن من جدول الأعمال أشار رئيس الجلسة للمساهمين بأنه يتعلق بانتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠٢١ وتحديد أتعابه وأشار الرئيس بأن البنك المركزي الاردني قام بإصدار تعليمات بشأن التدقيق الخارجي على البنوك رقم (٢٠١٧/٦٩) تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨ وفي ضوء ما تضمنته هذه التعليمات فإن مجلس الإدارة قام بالتوصية للهيئة العامة بترشيح السادة ديلويت أند توش لتدقيق حسابات البنك على أن يكون هذا التدقيق لعام ٢٠٢١ وعلى أن يتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

تم التصويت على هذا البند من المساهمين بالموافقة من المساهمين على إنتخاب السادة ديلويت أند توش احمد شتيوي (إجازة رقم ١٠٢٠) بإجماع المساهمين كمدققي لحسابات البنك للعام الحالي ٢٠٢١ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

سابعاً: سماع تقرير موجز حول اعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام ٢٠٢٠ وذلك

استناداً لأحكام وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠٢٠.

تم سماع تقرير موجز حول أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٩ وذلك استناداً لأحكام وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠٢٠، وتم التصويت على هذا البند من المساهمين.

ثامناً : انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون.

ثم انتقل الرئيس للبند العاشر من جدول الأعمال المتضمن انتخاب أعضاء مجلس إدارة للدورة القادمة وأشار إلى أن الذين تقدموا من المساهمين هم كل من:

١- شركة الاتحاد الإسلامي للإستثمار (٦) مقاعد ويمثلهم كل من: الدكتور محمد ناصر

سالم أبو حمور، والسيد باسم عصام حليم سلفيتي، والسيدة ديمة مفلح محمد

عقل، والسيد خالد عمرو عربي القنصل، والدكتور احمد أميني عبد الحميد

أميني، والدكتور ابراهيم حسن مصطفى سيف.

٢- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مقعد واحد ويمثلها الدكتور نوفان منصور عقيل

العقيل.

٣- مؤسسة تنمية أموال الأيتام مقعد واحد ويمثلها السيد عبد الرحيم محمد علي الهزايمة.

عمر



٤- السيد سمير حسن علي أبو لغد.

٥- الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي.

٦- السيد سالم عبد المنعم سالم برقان.

وأشار الرئيس بأنه تم مراعاة أحكام قانون الشركات وأحكام وتعليمات البنك المركزي الأردني وخاصة تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم الإسلامية رقم ٢٠١٦/٦٤ تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ حيث تم الحصول على عدم الممانعة من البنك المركزي الأردني. وتم التصويت على هذا البند حيث وافق المساهمون الحاضرون على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالتزكية لكل من:

١- شركة الاتحاد الإسلامي للإستثمار (٦) مقاعد ويمثلها كل من:

(١) الدكتور محمد ناصر سالم أبو حمور.

(٢) السيد باسم عصام حليم سلفيتي.

(٣) السيدة ديمة مفلح محمد عقل.

(٤) السيد خالد عمرو عربي القنصل.

(٥) الدكتور احمد أميني عبد الحميد أميني.

(٦) الدكتور ابراهيم حسن مصطفى سيف.

٢- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مقعد واحد ويمثلها الدكتور نوفان منصور عقيل العقيل.

٣- مؤسسة تنمية أموال الأيتام مقعد واحد ويمثلها السيد عبد الرحيم محمد علي الهزايمة.

٤- السيد سمير حسن علي أبو لغد.

٥- الدكتور خالد فرج محمد الزنتوتي.

٦- السيد سالم عبد المنعم سالم برقان.

تاسعاً : التوصية للهيئة العامة بإعادة بتشكيل هيئة الرقابة الشرعية.

حول هذا البند أشار الرئيس انه يتعلق بالتوصية للهيئة العامة بإعادة تشكيل هيئة الرقابة الشرعية للبنك وأشار الرئيس إلى انه تم مراعاة جميع المتطلبات المحددة قانوناً والمحددة من البنك المركزي الأردني ضمن تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية .



تم التصويت على هذا البند ووافق المساهمون على إعادة تشكيل هيئة الرقابة الشرعية للبنك من كل من:

(١) فضيلة أ.د. علي محيي الدين علي القره داغي.

(٢) فضيلة د. أحمد سالم عبد الله بني ملحـم.

(٣) فضيلة أ.د. علي محمد الحسين الموسى.


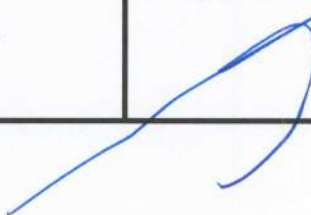
(٤) فضيلة د. صفوان "محمد رضا" علي عضيبات.

عاشراً : تفويض مجلس الإدارة أو من يقرر المجلس تفويضه للسير بمتابعة كافة الإجراءات اللازمة

لدى الجهات الرسمية ولدى مراقب الشركات لإيداع محضر الاجتماع واستخراج الشهادات.

تم التصويت على هذا البند من المساهمين بتفويض مجلس الإدارة أو من يقرر المجلس تفويضه للسير بمتابعة كافة الإجراءات اللازمة لدى الجهات الرسمية ولدى مراقب الشركات لإيداع محضر الاجتماع واستخراج الشهادات.

ثم أعلن الرئيس انتهاء الاجتماع، وتوجه بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، والحكومة الأردنية الرشيدة، والبنك المركزي الأردني على دعمهم المستمر لهذه المؤسسة المصرفية الإسلامية الواعدة وكذلك توجه بالشكر لهيئة الأوراق المالية، ولمعالي وزير الصناعة والتجارة والتموين ولعطوفة الدكتور وائل العرموطي مراقب عام الشركات على الجهود التي بذلها في الإشراف على انعقاد هذا الاجتماع، ولفضيلة السادة رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية و مدققي حسابات البنك وجميع المساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة، وللرئيس التنفيذي / المدير العام للبنك والإدارة التنفيذية العليا، وجميع العاملين في البنك على جهودهم المتميزة، وتمنى الرئيس للبنك دوام التقدم والازدهار، لما فيه خدمة الوطن العزيز في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة	مراقب عام الشركات	كاتب الجلسة
د. محمد ناصر أبو حمور 	د. وائل العرموطي 	م. مسعود سقف الحيط 